

الباب الرابع: ميزانية البنك التجاري.

المحاضرة العاشرة: ميزانية البنك التجاري.

تمهيد:

تحتوي ميزانية البنك التجاري على بندين هما جانب الموارد (الخصوم) وجانب الاستخدامات (الأصول). وتعكس الميزانية طبيعة المركز المالي للمصرف لفترة زمنية معينة، كما تحدد حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به المصرف متوخيا تحقيق أقصى ربح دون الإخلال بمبدأ السيولة. ويمكن التعرف على الصورة التفصيلية لنشاط المصارف التجارية من خلال التحليل الاقتصادي لميزانياتها.

1- الموارد (الخصوم) أو مصادر أموال البنوك التجارية:

تتمثل في مجموعة الموارد المتوفرة لدى البنك التجاري وتكون هذه المجموعة إجمالي موارد البنوك التجارية. كما تعبر عن الخصوم التي تقوم البنوك بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات، وتتكون من جانبين هما:

أ- الموارد الذاتية (الداخلية):

تتمثل في الموارد التي مصدرها داخل البنك، والتي تنقسم إلى قسمين رئيسيين، هما:

• رأس المال المدفوع:

تتمثل في قيمة الأسهم التي دفعها المساهمون والمؤسسون (أصحاب المصرف) في تكوين رأس مال البنك، ويمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد المتاحة للبنك (أقل من 50%).

• الاحتياطات والأرباح غير الموزعة:

تتمثل الاحتياطات في تلك النسبة التي تقطع من الأرباح السنوية وتضاف إلى رأس المال، ونميز بين نوعين من الاحتياطات:

✓ **إحتياطات قانونية:** نسبة إلزامية بنص قانوني يفرضها البنك المركزي على الأرباح السنوية للبنك التجاري.

✓ **إحتياطات خاصة:** تحتفظ البنوك بها بمحض إرادتها وفقا لنظامها وقانونها الأساسي، بهدف دعم مركزها المالي وزيادة ثقة العملاء فيها.

✓ توجد **إحتياطات أخرى** لا تظهر في الميزانية (إحتياطات سرية)، وتتكون من:

❖ تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بأقل من قيمتها بشكل كبير.

❖ تكوين احتياطي معتبر للزبون المشكوك في تحصيل مبالغه أو للزبون المعدوم (الديون المعدومة).

ويطلق على رأس المال المدفوع والاحتياطي بما فيه الأرباح غير الموزعة، مصطلح " الحسابات الرأسمالية"، ويكون الغرض منها تغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، بالإضافة إلى ضمان حقوق المودعين في حال انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده.

ب- الموارد الخارجية:

تلك الموارد التي يكون مصدرها خارج البنك التجاري، وتتكون من:

• الودائع:

الودائع هي ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك التجاري، وتعتبر المصدر الرئيسي لمكونات موارد البنك.

• القروض أو الاقتراض من البنوك والبنك المركزي:

يمثل الاقتراض التزاما على البنك تجاه بقية البنوك التي اقترض منها سواء كانت محلية أو أجنبية، وتفضل البنوك الاقتراض من بعضها البعض قبل اللجوء إلى البنك المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة بينها، وفي حالة العجز عن تلبية متطلباتها تلجأ إلى المقرض الأخير.

2- الأصول (الموجودات) أو إستخدامات أموال البنك التجاري:

تمثل الأوجه المختلفة لاستخدامات المصارف التجاري لمواردها المتاحة، ويهدف الاستخدام إلى تحقيق أقصى الأرباح الممكنة من خلال الموائمة بين السيولة والربحية. وتتمثل **السيولة** في إمكانية تحويل الأصول إلى نقود سائلة في الحال ودون خسارة. أما **الربحية** فهي معدل العائد الذي يدره الأصل خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويمكن تقسيم الاستخدامات إلى ثلاث مجموعات حسب درجة سيولتها تصاعديا وربحياتها تنازليا، وذلك كما يلي:

أ - الأرصدة النقدية:

تتكون هذه المجموعة الأولى من العناصر التالية:

• الأرصدة النقدية الجاهزة لدى البنك:

تتشكل من النقود القانونية الموجودة في الصندوق باستمرار لمواجهة السحوبات اليومية.

• الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي:

تتشكل من الاحتياطي النقدي القانوني الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي.

ب- المجموعة الثانية:

تتميز بكونها منخفضة السيولة مقارنة بالمجموعة السابقة، وهي تشمل العناصر التالية:

- **المستحقات على المصارف:**

يشتمل هذا العنصر على الأدوات التالية:

✓ **أصول شديدة السيولة:** تتمثل في الأصول التي يمكن تسيلها بسهولة مثل : حسابات

لدى البنوك الأخرى، أصول تحت التحصيل.

✓ **الأوراق المالية قصيرة الأجل:** تتمثل في الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات

والمشروعات غير الحكومية المختلفة.

✓ **الأوراق التجارية المخصوصة:** تتمثل في أدونات الخزينة والسفجات والسندات الأذنية.

ت- المجموعة الثالثة:

تشمل الأصول منخفضة السيولة جدا ومرتفعة الربحية مقارنة مع ما سبق، وتشمل العناصر

التالية:

- **القروض التي يمنحها المصرف التجاري:** تتراوح فترات استحقاقها بين المتوسطة والطويلة.

- **الأوراق المالية طويلة الأجل.**

- **الاستثمارات الحقيقية والأصول الثابتة.¹**

¹ - **القروض:** مبلغ يقدمه المصرف ويحصل عليه المقترض بمجرد الاتفاق بينهما على مقداره وموعد سداذه.

- **السلف:** التزام من المصرف إلى الحاصل عليه بالسحب في حدود المبلغ المصرح به.

- **التسهيلات:** قرض قصيرة الأجل قائم على أساس **إعتماد مستندي** يقدمه المقترض للمصرف ليقوم الأخير بالاستناد عليه

بفتح حساب جاري لصاحبه. وغالبا ما يكون الإعتماد المستندي مرتبطا بعمليات الاستيراد والتصدير.